

زيادة مقلقة للقمع والهجوم علي المجتمع المدني في منطقة الخليج

يلفت مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وشركاء آخرون^١ انتباه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الحملات القمعية القاسية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، والتي تشهدها حالياً البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.

• البحرين

بدأت الحملة القمعية ضد منظمات حقوق الإنسان المستقلة وناشطي حقوق الإنسان في مارس/آذار ٢٠١٠ وتصاعدت بشكل كبير في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي تشهدها البحرين منذ فبراير/شباط ٢٠١٢.

هذا وقد أجلت محكمة الاستئناف العليا في ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٢ إصدار الحكم النهائي الخاص بالاستئناف المقدم من ١٣ مدافعاً بارزاً عن حقوق الإنسان ومعارضاً سياسياً إلى ٤ سبتمبر/أيلول، مما أدى إلى مد فترة السجن غير القانوني للنشطاء بعد حبسهم لمدة عام، بتهم ذات دوافع سياسية تتعلق بمواقفهم الحقوقية والسياسية.

كان ثلاثة عشر ناشطاً، من بينهم المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة والدكتور عبد الجليل السنكنيس، قد تلقوا في البدء أحكاماً تراوحت بين السجن لمدة عامين والسجن مدى الحياة، أصدرتها ضدهم محكمة عسكرية في يونيو/حزيران ٢٠١١. ولم تتفد بعد التوصية الصادرة عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أنشأها الملك في يونيو/حزيران ٢٠١١، بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

كذلك تم الحكم على المدافع البارز نبيل رجب في ١٦ أغسطس/آب بالسجن لمدة ثلاث سنوات في ثلاث قضايا ذات صلة بعمله في مجال حقوق الإنسان، وذلك بعدما قام رجال ملثمون يرتدون ملابس مدنية باختطافه من منزله، يذكر أن نبيل رجب يواجه خمس قضايا، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الاضطهاد تتم ممارستها ضده مثل منع من السفر، والهجوم على منزله باستخدام الغاز المسيل للدموع، والمضايقات التي تعاني منها أسرته.

اعتقلت زينب الخواجة الناشطة في مجال حقوق الإنسان والمدونة في ٢ أغسطس/آب أثناء احتجاجها بمفردها عند دوار القدم. قد أصيبت زينب في ساقها أثناء إطلاق قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع عليها من مسافة قريبة في ٢٧ يونيو/حزيران. وأرجأت قضية زينب في ١٤ أغسطس/آب إلى ٢٨ أغسطس/آب مع استمرار اعتقالها، حتى الآن توجد ١٣ قضية ضد زينب تنظر أمام النيابة العامة والقضاء.

• المملكة العربية السعودية

تعرضت تقريباً كافة المبادرات الديمقراطية المحلية التي تدعو إلى أعمال الحقوق والحريات الأساسية لقمع شديد في المملكة العربية السعودية.

^١ صيغت هذه المداخلة المكتوبة بدعم ومساعدة كل من مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان.

فقد صدر في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠١٢ حكم بالسجن ٤ سنوات ضد محمد صالح البيجادي، أحد المشاركين في تأسيس الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية، وذلك من قبل المحكمة الجنائية الخاصة في الرياض، والمنشأة لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم الإرهاب والجرائم المتعلقة بالأمن.

عقب هذا الحكم مُنع صالح من السفر لمدة خمس سنوات، بتهم المشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة لحقوق الإنسان، وتشويه صورة الدولة في وسائل الإعلام، ودعوة عائلات المعتقلين السياسيين إلى الاحتجاج، والطعن في استقلال القضاء، وحياسة مطبوعات محظورة.

وهو رهن الاعتقال منذ ٢١ مارس/آذار ٢٠١١. وما زال مكان وجود صالح العشوان، وهو ناشط آخر في الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية غير معروف، منذ اعتقاله في ٧ يوليو/تموز.

في ١٨ يونيو/حزيران واجه الدكتور محمد فهد القحطاني المدافع البارز عن حقوق الإنسان -وأحد مؤسسي الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية في السعودية- أمام محكمة الرياض الجنائية ١١ تهمة ذات دوافع سياسية، من بينها "استخدام حقائق ومعلومات زائفة" كأدلة مقدمة لآليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة". ومن المقرر استئناف محاكمة الدكتور القحطاني في أول سبتمبر/أيلول ٢٠١٢؛ وإذا أُدين فقد يُحَكَم عليه بعقوبة تصل إلى السجن لمدة ٥ سنوات و دفع غرامة مالية كبيرة.

في ١١ يونيو/حزيران مُتُّل الدكتور عبد الله الحامد -أحد مؤسسي الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية- أمام محكمة الرياض الجنائية، ووجهت له ثمانية تهم من بينها "استخدام الإنترنت لإعداد وتخزين وإرسال مواد تخل بالنظام العام" و "المشاركة في إنشاء منظمة حقوقية دون ترخيص .." ومن المقرر استئناف محاكمة السيد الحامد مثل الدكتور القحطاني، في أول سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

كذلك مُتُّل السيد مخلف الشمري الكاتب والمدافع عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجنائية الخاصة في جدة للمرة الرابعة في ١٢ يونيو/حزيران بتهم من بينها "تشويه سمعة المملكة في وسائل الإعلام الدولية" و"الاتصالات بمنظمات مشبوهة" و"اتهام المؤسسات الحكومية بالفساد". وتحددت جلسة الاستماع المقبلة لقضيته في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

أيضاً وليد أبو الخير، محامي حقوقي ورئيس مرصد حقوق الإنسان في السعودية، تمت محاكمته أمام المحكمة الجزئية في جدة بتهم من بينها ازدراء السلطة القضائية، واتهام قاض بالفساد، ومحاولة تشويه سمعة المملكة من خلال منح معلومات مضللة لمنظمات أجنبية لحقوق الإنسان. وتقرر عقد جلسة الاستماع المقبلة في قضيته في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠١٢.

علاوة على ذلك، مازال الناشط رائف بدوي رهن الاعتقال منذ إلقاء القبض عليه في ١٧ يونيو/حزيران بتهمة إنشاء شبكة ليبرالية وسوء معاملة والديه. كذلك مازال فاضل المناسف العضو المؤسس لمركز عدالة لحقوق الإنسان، رهن الاعتقال بعد تأجيل محاكمته في ٩ مايو/أيار دون تحديد تاريخ جلسة الاستماع المقبلة في القضية.

سلطنة عمان

شنت السلطات العمانية منذ نهاية مايو/أيار ٢٠١٢ حملة قمعية على غالبية المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية في السلطنة، حيث صدرت أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين ٦ أشهر وسنة واحدة في ٩ يوليو/تموز ضد كل من حمود الرشيدى أحد المتظاهرين، وحمد الخروصي ومحمود الرواحي وعلي المقبل، وهم جميعاً من الناشطين على الانترنت، وذلك بتهمة "الإعابة في الذات السلطانية"، ومخالفة أحكام قانون جرائم المعلومات العماني.

صدر أيضاً حكم بالسجن لمدة عام في ١٦ يوليو/تموز ضد كل من محمد البادي ومحمد الحبسي وعبد الله السيانى وطالب الأبري وعبد الله العريمي ومنى حردان بتهمة "الإعابة في الذات السلطانية". وحُكم على حردان، والأبري والبادي بالسجن لمدة ستة أشهر إضافية لمخالفتهم أحكام قانون جرائم المعلومات العماني.

وقد أفرج عن جميع المتهمين بكفالة انتظاراً لجلسات الاستئناف المقرر عقدها في ١٠ و ١٥ سبتمبر/أيلول على التوالي.

في ٦ أغسطس/آب صدرت أحكام بحق ثمانية نشطاء بالسجن لمدة عام واحد والغرامة بتهمة "الإعابة في الذات السلطانية" من خلال نشر كتابات عدوانية وانتهاك قوانين المعلومات على الانترنت. وتمت تبرئة ناشطة واحدة فقط من جميع التهم الموجهة ضدها. بينما أصدرت محكمة مسقط الابتدائية حكماً ضد ١١ ناشطاً آخرين في ٨ أغسطس/آب بالسجن لمدة سنة واحدة والغرامة، بالإضافة إلى الكفالة، بتهمة التجمهر بصورة غير قانونية بقصد التسبب في أعمال شغب و تعطيل حركة المرور، كما تم الحكم على محتج آخر بالسجن لمدة سنة واحدة والغرامة بتهمة "الإعابة في الذات السلطانية".

الإمارات العربية المتحدة

في الإمارات العربية المتحدة أُلقي القبض على مجموعة من ٥١ ناشطاً ومدافعاً عن حقوق الإنسان في أعقاب سلسلة من الاعتقالات التي جرت في الأشهر الأخيرة، واحتُجز الكثيرون منهم بمعزل عن العالم الخارجي أو رهن الاعتقال التعسفي، مع وجود مخاوف من موجة اعتقالات أخرى.

المدافعون والنشطاء المحتجزون بعضهم أعضاء في جمعية الإصلاح والإرشاد الاجتماعي (إصلاح)، وهم معروفون بدعواتهم المتكررة للإصلاح الديمقراطي. وقد أُلقي القبض على معظمهم بعد البيان الذي أدلى به النائب العام في أبو ظبي في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٢، والذي أعلن فيه أنه سيتم التحقيق مع مجموعة من الأشخاص بتهمة التآمر "في جرائم ضد أمن الدولة" و"معارضة دستور الإمارات العربية المتحدة ونظام الحكم فيها" وصلتهم "بمنظمات وأجندات أجنبية".

من بين المعتقلين ثلاثة من أبرز محامي حقوق الإنسان هم الدكتور محمد عبد الله الركن، والدكتور محمد المنصوري، نائب رئيس جمعية الإصلاح والرئيس السابق لجمعية الحقوقيين، وسالم الشحي محامي الدكتور الركن.

وكان بعض المعتقلين قد أعلنوا دخولهم في إضراب عن الطعام في ١٣ أغسطس/آب، احتجاجاً على اعتقالهم التعسفي واحتجازهم غير القانوني.

في سياق متصل نقلت قوات الأمن ستة محتجزين من مجموعة الناشطين السبعة المعروفة إعلاميًا باسم "UAE7" -الذين أسقطت جنسيتهم- من سجن الشهامة إلى مكان مجهول، في تطور آخر مثير للقلق، كما أُجبر العضو السابع في المجموعة أحمد عبد الخالق، على الخروج إلى المنفى و إلا تعرض للاحتجاز لأجل غير مسمى.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة للمضايقة وللمنع من السفر ولتقييد حرية التعبير وحرية التجمع، والاحتجاز التعسفي، وإسقاط الجنسية، والترحيل، والسجن غير القانوني. ولا يُسمح لمنظمات حقوق الإنسان بالعمل في الإمارات العربية المتحدة.

توصيات للأمم المتحدة:

- يجب على الدول الأعضاء في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تستنكر بشدة حملة القمع المستمرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي، وأن تدعو إلى وضع حد لتلك الحملة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة، بموجب كافة البنود ذات الصلة على جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.
- يجدر بأصحاب الولايات ذات الصلة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، التقدم بطلب فوري للقيام بزيارات رسمية لتلك البلدان؛ وذلك لتقييم حالة حقوق الإنسان فيها، والشروع في منح أولوية لحالات حقوق الإنسان هذه في الخليج على نحو أكثر قوة.
- ينبغي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان منح أولوية للحالات الواردة في هذه الإحاطة، والبدء في تقييم تعاونه مع هذه الحكومات مشروطاً ربط هذا التعاون بإدخال تحسينات على وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في هذه البلدان، واتخاذ هذه البلدان تدابير ملموسة لإنهاء حملة القمع الحالية المذكورة أعلاه.